مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٦٥**

الأربعاء ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد باربالیتش	(البوسنة والهرسك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البرتغال	السيد كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد سنجقو
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد الساتي
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد إدوكبا
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها (S/2010/658)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وعن الشكر للأعضاء الذين انتهت عضويتهم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لما كانت هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب لجميع أعضاء المجلس والأمم المتحدة وكذلك لموظفي الأمانة العامة عن أصدق تمنياتي بعام جديد مثمر.

وبالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بأعضاء المجلس الجدد، وهم: ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند. ونتطلع بثقة إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. إن خبرتهم وحكمتهم ستساعدان المجلس مساعدة لا تقدر بثمن في اضطلاعه بالمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق امتنان المجلس للأعضاء الذين انتهت عضويتهم، وهم: أوغندا وتركيا والمكسيك والنمسا واليابان على إسهامهم الهام في أعمال المجلس خلال فترة ولايتهم في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بالسيدة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، على عملها رئيسة لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفيرة رايس وفريقها عن عميق التقدير على المهارة الدبلوماسية العظيمة التي أظهروها في إدارة دفة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها (S/2010/658)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لنيبال، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيدة كارين لاندغرين، ممثلة الأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

تقرر ذلك.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2010/658)، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها.

معروض على أعضاء المجلس نسخ من رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ من الأمين العام، وسيتم إصدارها بوصفها الوثيقة S/2011/1.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

السيدة لاندغرين (تكلمت بالإنكليزية): معروض على المجلس التقرير السادس عشر والأخير للأمين العام عن طلب نيبال دعم عملية السلام فيها (S/2010/658). ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام في ٢ أيلول/سبتمبر (S/2010/453) والإحاطة التي قدمتها في ٧ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6377)، استمع المجلس أيضاً لتقريرين شفويين عن هذه المسألة قدمهما وكيل الأمين العام لين باسكو. وقرر المجلس في ١٥ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6385) أن تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومنذ ذلك الوقت، دأبت بعثة الأمم المتحدة في نيبال على الحث على تسوية المسائل مبكراً، إذ من شأن ذلك أن يسهم في مغادرة البعثة بصورة منظمة، كما يعطي الأمم المتحدة والمجلس، وفوق ذلك شعب نيبال، الثقة في أن عملية السلام تمضي قدماً.

لقد ظلت عملية السلام في نيبال إلى حد كبير متعثرة في أعقاب استقالة رئيس الوزراء مادهاف كومار نيبال في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ولم يتحقق إلا القليل من التقدم في المسائل الأكثر حساسيةً المتعلقة بتشكيل حكومة جديدة وإدماج عناصر الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم. لقد تحقق بعض التقدم بشأن الدستور الجديد، لكن قد يكون من الصعب الوفاء بالموعد النهائي لإعلان الدستور وهو أيار/مايو ٢٠١١.

وبالرغم من المشاكل العديدة، أظهرت الحكومة الانتقالية في نيبال خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨ اتفاقاً على تقاسم السلطة. ومنذ الانتخابات، وجدت الأحزاب صعوبة شديدة في المحافظة على التوافق في الآراء والتوصل إلى ترتيبات مرضية لتقاسم السلطة. وقامت مؤخراً بطرح فكرة لنظام تناوب القيادة، لكنها لم تتوصل إلى اتفاق. ولا تكمن المشكلة في ما إذا كان من الممكن تشكيل حكومة جديدة، بل في ما إذا كان من الممكن لعملية السلام في نيبال أن تمضي قدماً بدون ذلك.

وتوقف التصويت لاختيار رئيس وزراء جديد منذ أن فض الرئيس البرلمان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في ظل الظروف التي وصفها تقرير الأمين العام. لذلك فإن الحكومة لم تكن مجبرة قانوناً على إعادة البرلمان إلى الانعقاد، وبالفعل أشار رئيس وزراء نيبال إلى أنه قد لا يفعل ذلك إلى أن يخضع الجيش الماوي للإشراف الفعلي للجنة الخاصة. وبعد جلسة خاصة للبرلمان انعقدت بناءً على طلب تقدم به ما يزيد على ربع أعضائه، أُتفِق في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر على عقد جلسة عادية في أقرب وقت. وقد دعي البرلمان الآن للانعقاد في ٩ كانون الثاني/يناير، لكن يبدو من غير المرجح قيام حكومة جديدة مع انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة.

ويتفاقم باستمرار انعدام الثقة بين الأحزاب جراء تزايد الخلافات بين الأحزاب السياسية الرئيسية. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت العمليات الداخلية لجميع الأحزاب الرئيسية أكثر انفتاحاً وتشاركية وشمولاً وديمقراطية، بالتماشي مع أحكام الدستور الانتقالي، لكن ثمة اختلاف داخل الأحزاب بشأن عملية السلام نفسها. وتنادي أصوات قوية في الأحزاب التقليدية إلى ضرورة قبول الماويين بصورة لا لبس فيها بالديمقراطية المتعددة الأحزاب وبالنظام التعددي. وفي داخل الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي هناك شعور بالتهميش والإقصاء المتعمد من الاضطلاع بدور قيادي في الحكومة.

وتتطلب المهام المتبقية من عملية السلام، وبخاصة إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي، إرادة سياسية جماعية. ولا يستطيع حزب بمفرده أن يجد حلولاً مرضية ويقوم بتنفيذها. بيد أن عدم تقدم عملية السلام قد أدى إلى

تقوية موقف أولئك الموجودين في كل الأطراف الذين يسخرون من العملية ويعتبرونها غير مثمرة وبطيئة للغاية. ويذكر المجلس كيف كادت الجمعية التأسيسية أن تصل إلى نهاية مبتسرة في أيار/مايو الماضي لأسباب مشابهة. والآن، هناك خشية حقيقية من أن فشل عملية السلام سيكون نبوءة تحقق نفسها بنفسها.

ولم تحل الأحزاب مسألة رصد الأسلحة والجيشين مستقبلاً بعد خروج بعثة الأمم المتحدة. وقد شكلت القيود المفروضة على الجيشين المتحاربين سابقاً حجر الزاوية لعملية السلام في نيبال، وعلى هذا الأساس فإن ترتيبات الرصد هي أيضاً سبب محتمل للإخفاق. وكان القصد في البداية أن يساعد الرصد المستقل والانتقالي للجيشين في إرساء الثقة اللازمة لانتخاب الجمعية التأسيسية، وبعد ذلك إكمال المهام الرئيسية المتبقية لعملية السلام. وكان ينبغي أن تترافق النهاية الطبيعية للرصد مع إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي والإصلاح الديمقراطي لجيش نيبال وتصحيح حجمه، وكان ينبغي الشروع في هذين النشاطين مع قيام الحكومة الانتقالية عام ٢٠٠٧.

وبالرغم من العديد من التحديات، فإن نظام رصد الأسلحة في نيبال ناجح بصورة مذهلة. أجل، كانت هناك بعض الانتهاكات، كما أُبلغ المجلس بذلك، لكن ذلك كان هو الاستثناء. واستناداً على اتفاقية قانونية ووجود خفيف لأفراد رصد الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، تمثلت المقومات الرئيسية لهذا النجاح في الانضباط الذاتي للجيشين، واللجنة المشتركة لتنسيق الرصد برئاسة الأمم المتحدة، ووجود آلية يمكن التعويل عليها لبناء الثقة، ومعالجة الانتهاكات، وفض النزاعات.

ومنذ آذار/مارس ٢٠١٠، شرعت بعثة الأمم المتحدة في نيبال، بطلب من مجلس الأمن، في إجراء مشاورات مكثفة مع الأحزاب بشأن خيارات نقل مسؤوليات الرصد. وقدمنا أمثلة للترتيبات البديلة – على سبيل المثال التذكير بأفرقة الرصد المشتركة الأصلية لعام ٢٠٠٧، بعضوية جيش نيبال، والجيش الماوي وبعثة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، كانت نصيحتنا القوية للأحزاب هي أنه، بدلاً من مجرد تكرار نظام للرصد، فإن عليهم التحرك إلى الأمام بسرعة أكبر لإيجاد حلول لتسعة عشر ألف من أفراد الجيش الماوي. واجتهدت البعثة نفسها في الحث على النقاش والتخطيط، وقد نشط العديد من المانحين المحتملين في هذا الصدد.

وبعد اتفاق أيلول/سبتمبر المكون من سبع نقاط، شهدت أمانة اللجنة الخاصة بعض التحرك، حسبما وصف ذلك تقرير الأمين العام. ولكن هناك الكثير من الارتباك والاختلاف بشأن كيفية القيام بالرصد ومن سيقوم به بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة. واليوم، قبل ١٠ أيام من انتهاء البعثة، لا توجد آلية متوافق عليها يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تسلمها مسؤوليات الرصد. وليس من الواضح ماذا يحدث بعد انسحاب البعثة.

وتشكل هذه الحالة مصدر خطر محتمل، وأود أن أوضح بعض الاعتبارات القانونية والسياسية والعملية في هذا الصدد. تنص اتفاقية رصد إدارة الأسلحة والجيشين المبرمة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، التي شهدت عليها بعثة الأمم المتحدة، على دور بعثة الأمم المتحدة بوصفها الجهة الراصدة لهذه الترتيبات، مثلما ينص على ذلك اتفاق السلام الشامل الموقع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقد وردت الإشارة إلى الاتفاقين في الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٧.

هذان الاتفاقان ملزمان للأحزاب، وسيظلان كذلك بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة. ويمكن للأحزاب أن تقوم

بتنقيح جميع الاتفاقات لإدخال أحكام تتعلق بجهة رصد بديلة على سبيل المثال، لكن الأحزاب لم تقم بذلك بعد. ويبدو أن مغادرة بعثة الأمم المتحدة، وتعيين جهة رصد، سيؤديان إلى فراغ قانوني. في أيلول/سبتمبر اعتمدت اللجنة الخاصة توجيهات بشأن الإشراف والسيطرة والتوجيه ومدونة السلوك بالنسبة لأفراد الجيش الماوي. و لم يُتوخَّ أن تكون التوجيهات في حد ذاتها بديلاً لاتفاق رصد الأسلحة، أو أن تكون اللجنة الخاصة بديلاً لبعثة الأمم المتحدة. فاتفاق رصد الأسلحة صيغ بعناية. لقد وردت عملية الرصد على مدار ٢٤ ساعة لأسلحة الجيش الماوي وجيش نيبال بشيء من التفصيل، شأنها شأن الأنشطة المسموح بها والأنشطة المقيدة لكلا الجيشين، وآلية تسوية أي نزاع ينشأ في هذا الصدد.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، أثرت مع الأحزاب في مرات عديدة مسألة ضرورة الوضوح بشأن ترتيبات الرصد التي سيجري تطبيقها بعد خروج بعثة الأمم المتحدة. وفي ١٣ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٠ كتبت خطاباً إلى رئيس وزراء نيبال ورئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، بوشبا كمال داهال، وبعثت بنسخة إلى الأحزاب السياسية ذات الصلة. وأخبرني رئيس الوزراء في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر أن الحكومة ستقوم بإعداد اتفاق منفصل يغطي الثغرات بين النظام الإشرافي للجنة الخاصة ونظام رصد الأسلحة الحالي وتقدمه إلى الماويين. لكن لا يبدو أن ذلك قد أنجز، وفي ٣ كانون الثاني/يناير تلقت بعثة الأمم المتحدة رداً على رسالتنا من مكتب رئيس الوزراء. ويجب أن أوضح بجلاء أن المواقف الواردة في هذه الرسالة لا تعكس توافقاً في الآراء في اللجنة الخاصة، وتبدو منحرفة بشكل كبير عن الدستور الانتقالي.

يوضح مكتب رئيس الوزراء أن اللجنة الخاصة ستضطلع، عبر أمانتها، بمسؤولية وظائف الرصد التي تضطلع بها حالياً بعثة الأمم المتحدة، وأن أي مسائل لا تشملها توجيهاتها ستعالجها اللجنة الخاصة عند الاقتضاء وفي حينه. ثانياً، توضح الرسالة بجلاء أن جيش نيبال لن يعود خاضعاً للرصد، حسبما ينص على ذلك اتفاق السلام الشامل واتفاق رصد الأسلحة، لكن ستتم إدارته وفقاً للأحكام الدستورية والقانونية القائمة. ثالثاً، يوضح مكتب رئيس الوزراء أنه لم تعد هناك حاجة إلى وجود آلية لفض النزاعات فيما يتعلق بترتيبات الرصد، إذ إن أي نزاع ستتم تسويته بتوافق الآراء في اللجنة الخاصة.

وأخيرا، فإن الحكومة تكرر طلبها بأن تسلم بعثة الأمم المتحدة في نيبال جميع الوثائق ذات الصلة ومعدات الأمم المتحدة ولوجستياتها، بما في ذلك الحاويات المحملة بالأسلحة والذخيرة، إلى اللجنة الخاصة أو آلية معينة.

أما الاقتراح الذي قدمه مكتب رئيس الوزراء لرصد الجيش الماوي فقد تم بالفعل رفضه رسميا من جانب الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، وهو الموقف الذي كُرر الإعراب عنه في رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي إلى البعثة. كما لم يتم التوصل إلى اتفاق لإنهاء رصد الجيش النيبالي.

ومن شأن هذا الاقتراح أن يلغي في الواقع اتفاقات بالغة الأهمية، مع عواقب سياسية بعيدة المدى ينبغي للمجلس أن يتفهمها جيدا. إن إلغاء هذه الاتفاقات سيولد حالات خطيرة من عدم التيقن ويتوقع أن يؤدي إلى تآكل الثقة التي تم بناؤها حول رصد الأسلحة ومن خلال الإنجازات الهامة التي حققتها عملية السلام حتى الآن.

ضغطت البعثة باستمرار من أجل أن تتخذ اللجنة الخاصة المعنية بمراقبة وإدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي الإجراءات كما هو منصوص عليه دستوريا. إن اللجنة

الخاصة هي هيئة سياسية، وأعضاؤها التسعة المعينون تسميهم ستة أحزاب سياسية، وأربعة منهم أعضاء في الحكومة الحالية. ويجسد تدني قدرتها على العمل بتوافق الآراء عمق الانقسامات السياسية عموما. إنها ليست في وضع يمكنها من حل المنازعات المسيسة إلى حد كبير.

أما بخصوص طلب مكتب رئيس الوزراء نقل وثائق البعثة ومعداتها، فقد أكدت البعثة استعدادها لتقديم كل الدعم الممكن لترتيبات المتابعة المتفق عليها. وقدم ضباط رصد الأسلحة التابعون للبعثة إحاطة إعلامية إلى اللجنة الخاصة بشأن طرائق الرصد والمعدات خلال زيارتهم لموقع التجميع الرئيسي ٣، في شيتوان، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وقامت البعثة في مناقشات عديدة أجرتها مع الحكومة بشأن التخلص من أصول الأمم المتحدة المتصلة بالرصد بتوضيح إجراءات الأمم المتحدة الإدارية ذات الصلة. وتجدر الإشارة إلى أن تخزين الأسلحة والذخيرة يقع على عاتق الطرفين. وتكمن مسؤولية البعثة في رصد ذلك، ولكن ليس لدى البعثة سلطة التخلص منها. وقد وضحنا أن المركبات المملوكة للأمم المتحدة سيتم إرسالها إلى بعثات أخرى على سبيل الأولوية. وإذا لم تكن البعثات الأخرى أو وكالات الأمم المتحدة بحاجة إلى المعدات الأخرى، فقد تكون متاحة للتبرع أو إعارتها في الأجل القصير.

كما أكدنا، مع ذلك، إن مهمة رصد الأسلحة تستند إلى التوصل إلى اتفاق، والبعثة تطلب استجابة واضحة وتوافقية بشأن كيفية استخدام معدات الرصد. ودأب المجلس على حث الطرفين على ”الاتفاق على خطة عمل مرتبطة بجدول زمني محدد ومعايير مرجعية واضحة من أجل إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي“ (القرار ١٩٢١ (٢٠١٠)، الفقرة ٤)، وقرر أنه ينبغي للبعثة، بالعمل مع الطرفين، أن تبدأ في وضع الترتيبات اللازمة من أجل انسحابها، بما في ذلك نقل أي مسؤوليات متبقية في مجال الرصد. ونحن لا نملك خيار تسليم معدات الأمم المتحدة ذات الصلة بالرصد إلى الحكومة بدون التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي بشأن طابع الرصد وشكله في المستقبل. وأخطرت البعثة الطرفين في رسالتنا المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر أنه بدون اتفاق من هذا القبيل، فإن البعثة ستقوم بتفكيك وإزالة الأصول القيمة المملوكة للأمم المتحدة من المعسكرات في ١٥ كانون الثاني/يناير، وذلك تمشيا مع الإجراءات المتبعة.

بموجب الاتفاق المؤلف من أربع نقاط الذي تم إبرامه في أيلول/سبتمبر الماضي، كان يتعين أساسا على الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي أساسا استكمال المهام المتبقية من عملية السلام بحلول ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وضغطت البعثة طويلا على الطرفين للتسريع في إيجاد حلول للجيش الماوي والجيش النيبالي.

في اجتماع مع اللجنة الخاصة عقد في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، قدمت أمانتها خطة عمل من أجل الإشراف على الجيش الماوي وإدماجه وإعادة تأهيله. ومع ذلك اختتم الاجتماع بدون التوصل إلى اتفاق على خطة العمل ،حيث قدم الأعضاء الماويون اعتراضا مكتوبا، مشيرين إلى الحاجة إلى إيجاد حل لمستقبل اتفاق رصد الأسلحة والطرائق وأعداد الأفراد فيما يتعلق بالإدماج وإعادة التأهيل.

لا تزال المسائل الرئيسية المتعلقة بالإدماج وإعادة التأهيل بدون حل. وتشمل هذه المسائل أعداد ومعايير وطرائق إدماج الأفراد في قوات الأمن؛ وفيما إذا كان سيتم إدماج المقاتلين أساسا في جيش النيبالي وقوات الشرطة المسلحة أو في قوات أخرى، وقيمة مجموعات إعادة التأهيل المقترحة. وكان المجتمع الدولي منذ فترة طويلة مستعدا لتقديم

الدعم لخيارات إعادة التأهيل. لقد فات الوقت لمعالجة الحياة غير المنتجة إلى حد كبير التي يعيشها الشباب في المعسكرات، على الرغم من التدريب الذي تم توفيره للعديد وحصولهم على شهادات التخرج من المدارس.

كما أشارت الأمم المتحدة باستمرار إلى أهمية تحديد الحجم الصحيح للجيش النيبالي وجعله تحت السيطرة الديمقراطية، على النحو المتوخى في الدستور المؤقت. وقرر اجتماع للحكومة تم عقده في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر تشكيل لجنة دفاع على مستوى المديرية مؤلفة من ثلاثة أعضاء برئاسة وزير الدفاع للإشراف على عملية التحول الديمقراطي والسيطرة المدنية على الجيش النيبالي. رئيس أركان الجيش عضو في اللجنة، ووزير الدفاع عضو في اللجنة وأمين لها. وهذه هي أول آلية رسمية تهدف إلى تحسين التنسيق بين الجيش النيبالي وزارة الدفاع.

حث المجلس والبعثة الطرفين على إيجاد سبيل توفيقي للمضي قدما من خلال المرونة والحلول التوافقية، وفي الوقت نفسه الوفاء بالتزاماتهما بالمبادئ الأساسية والأهداف المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك الديمقراطية وتعدد الأحزاب وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتحول الأساسي للدولة لمعالجة المشاكل القائمة على أساس الطبقة والطبقة المنغلقة والمنطقة ونوع الجنس.

لا يزال اتفاق السلام الشامل يمثل القدوة لنيبال، ويحدد بالضبط المسائل التي تشكل مفتاح تحقيق السلام والتنمية المستدامين. إن العديد من الجماعات العرقية والمهمشة تقليديا تتوقع الآن تحسين تمثيلها على جميع مستويات المجتمع والحكومة وحصولها على المزايا المترتبة على قدر أكبر من اللامركزية. وتزداد الآن حدة التنافس على الموارد والحصول على نصيب في عملية صنع القرار، ويمكن توقع أن يكون ذلك مصدرا للتوتر في المستقبل واحتمال عدم الاستقرار.

تكتسي المسائل المتعلقة بملكية الأراضي والعقارات أهمية بالغة في اتفاق السلام الشامل والاتفاقات اللاحقة. ولكن تعثرت جهود إصلاح الأراضي، وكانت عملية توفير الأراضي للفئات المتخلفة اقتصاديا محدودة وغير مكتملة، وكذلك عودة الأراضي والممتلكات التي استولى عليها الماويون خلال الصراع.

لا تزال حالة حقوق الإنسان يسودها مناخ عام من الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة. وكما يعلم المجلس، قُتل بعض الصحفيين، بينما هُدد صحفيون آخرون. وتسير بخطى بطيئة جهود إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ولجنة للتحقيق في حالات الاختفاء.

لا يزال الأمن في منطقة تيراي هشاً وشهدت المنطقة موجة من عمليات القتل خارج نطاق القضاء. وقامت جماعات شبابية عنيفة، بما في ذلك عصبة الشيوعيين الشباب وقوة الشبيبة، بأعمال عنف ولا سيما أعمال العنف الكبيرة التي وقعت بين شهري شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٠، وتفيد التقارير أنهم ما زالوا متورطين في أنشطة الابتزاز.

على الرغم من الجمود بشأن العديد من المسائل البالغة الأهمية، تم إحراز بعض التقدم المشجع في الحد من المسائل الخلافية في الدستور الجديد. ولئن كان قد تم حل فرقة العمل الرفيعة المستوى التي ساعدت على تحقيق هذا، فإن الأحزاب الـ ٢٨ الممثلة في الجمعية التأسيسية قررت الاجتماع بانتظام تحت قيادة رئيس الجمعية لمعالجة المسائل الخلافية المتبقية الـ ٨٣ في عملية صياغة الدستور. وستسعى الأحزاب إلى تعديل اللوائح البرلمانية من أجل إرسال المسائل التي لم تحل إلى اللجنة الدستورية. والوقت قصير لأن يتم

إنجاز هذه المهام قبل الموعد النهائي لصدور القوانين في ٢٨ أيار/مايو.

أبدت الأحزاب السياسية مرونة كبيرة في فرقة العمل الرفيعة المستوى، برئاسة رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي بوشبا كمال داهال، في حل العديد من المسائل بسرعة. ومع ذلك، ما زالت هناك خلافات شديدة قائمة بشأن الأعداد والأسماء وحدود الولايات الاتحادية وبشأن أشكال الحكم.

من المتوقع أن يجسد دستور نيبال الجديد أهم الالتزامات الواردة في اتفاق السلام الشامل، مما قد يجعل ذلك الدستور المعلم الوحيد الأهم في التحول الديمقراطي في البلد.

بينما تستعد البعثة لمغادرة نيبال بعد أربع سنوات، ينبغي أن يكون عملها مصدر فخر للأمم المتحدة. وجاء نشر البعثة السريع بتأييد قوي من الجهات الفاعلة الإقليمية وغيرها من العناصر الفاعلة، لا سيما حكومتا الهند والنرويج. وكانت البعثة محظوظة في تعيين الموظفين المتفانين جدا، وتمكنت من توظيف نسبة عالية من الفئات المهمشة تقليديا في صفوف موظفيها المحليين.

وفرت البعثة الخبرات والموضوعية لدعم الانتخابات؛ ولرصد الأسلحة والجيشين وعقد ١٣٤ اجتماعا للجنة المشتركة لتنسيق الرصد، التي حلت الكثير من المسائل وحالت دون تسييسها؛ وتسجيل أفراد الجيش الماوي والتحقق منهم في المعسكرات، وللتفاوض على تسريح الأفراد غير المؤهلين. كما حافظت البعثة على الحياد الثابت في التحقيق وتقييم الانتهاكات المبلغ عنها لاتفاق رصد الأسلحة.

كان التعاون بين البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة تعاونا كبيرا. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٨، تم نقل المسؤولية عن الأنشطة المتعلقة بالألغام إلى الفريق القطري، وكذلك تم نقل مسؤولية إدارة صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال، في وقت مبكر عام ٢٠٠٩. واشتملت مسائل حماية الأطفال، ولا سيما تسريح أفراد الجيش الماوي الذين أسقطت أهليتهم بوصفهم قاصرين على تنسيق متين بين بعثة الأمم المتحدة في نيبال ومكتب المنسق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الممثلة الخاصة للامين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح.

ورغم أن العملية لا تزال غير مكتملة، فقد اضطلعت البعثة بمهام ولايتها، وأنا مقتنعة بأنها، أسهمت إسهاما كبيرا في عملية السلام. وعلقت على البعثة آمال كبيرة من الشعب والأحزاب تتجاوز ولايتها المحدودة، حيث أن المنازعات السياسية الرئيسية لا يمكن حلها إلا بمعرفة الأحزاب نفسها.

لقد كان الهدف الأساسي لإنشاء البعثة هو انتخاب جمعية تأسيسية بنجاح. ولدى اكتمال الانتخابات، جرى تمديد مهام الرصد مرارا، في حين استمرت العلاقات فيما بين الأحزاب في التلاشي. وكانت البعثة ستستفيد من استعراض ولايتها بعد الانتخابات. وكان ينبغي النظر بجدية في تقديم دعم أقوى لعملية السلام عموما، ربما بما في ذلك رصد اتفاقات السلام على نطاق أوسع، وتوفير الدعم الفني، لا سيما لعملية الإدماج وإعادة التأهيل. لقد طلبت بعض الأحزاب من البعثة تناول عناصر هذه الأدوار.

كانت البعثة تعبيرا عن دعم المجتمع الدولي لعملية السلام في نيبال واستثماره فيها. وحدث شعور بالإحباط بسبب العملية المصغرة، البعيدة كل البعد عن فترة الـ ١٢ شهرا المتفائلة التي أذن بها المجلس أصلا. وبعد أربعة أعوام، ينبغي الإقرار بأن نيبال اضطلعت بمشروع معقد وطويل الأجل للسلام والديمقراطية وتحول الدولة.

إن التفاهم التاريخي المؤلف من ١٢ نقطة الذي وقعته الأطراف المتحاربة في عام ٢٠٠٥ ألزمها بإرساء ديمقراطية مطلقة في نيبال، لكن إكمال المسار وإدارة العملية أصبحا يشكلان الآن تحديا شديدا. فقد ظهرت انقسامات عميقة إزاء اتجاه العملية وتسلسل الخطوات، خاصة في ما يتعلق بمستقبل أفراد الجيش الماوي وإصدار الدستور الجديد.

ورغم أنه من غير المحتمل عكس اتجاه المكاسب السياسية الكبيرة التي حققتها نيبال، فإن المخاطر ازدادت بوضوح. وكانت هناك مخاوف في بعض الأحيان بين كثيرين من النيباليين بشأن احتمالات قيام ''ثورة شعبية'' – لا تزال تهديدا ماويا صريحا، بتدخل الرئيس، كما دعا نائب الرئيس مؤخرا – حال فشل الأحزاب في إيجاد سبيل للمضي قدما، أو انقلاب يدعمه الجيش. إن مثل هذه الإجراءات ستهدد بشدة السلام والديمقراطية الهشة في نيبال.

وينبغي أن يغلق اعتماد الدستور الجديد الباب تماما في وجه أي بدائل حكم غير ديمقراطية، حذرت منها الأمم المتحدة مرارا أيضا. ولا بد أن تتحلي الأحزاب من اليمين واليسار بالصبر وتظل متمسكة بالوثائق الأساسية لعملية السلام. ولا بد أن تظهر الأحزاب التقليدية أن نيتها لم تكن هي الاكتفاء بتهميش الماويين من خلال الحياة السياسية اليومية، في حين لا بد أن يظهر الماويون بلا لبس أنهم يعتزمون الالتزام بالسياسات الديمقراطية.

ويمكن اختتام عملية السلام هذه بطريقتين: بشكل مرض، بإيجاد حل للمسائل العالقة عن طريق التفاوض، أو بإجهاضها، مع نكوث حزب أو أكثر عن التزاماته الرسمية. ولا مناص من حدوث الانتكاسات ومواجهة التحديات، لكن من مصلحة البلد والمنطقة والمجتمع الدولي ككل صون عملية السلام واحترامها وتوجيهها نحو الاختتام السليم. وواصلت البعثة تشجيع التوصل إلى الحلول الكريمة عن طريق التفاوض، الذي يتطلب اعتدال مواقف جميع الأطراف. وتستطيع الأحزاب الاستفادة من الحوار الذي كان نقطة قوتها على الدوام، وتجنب تشويه صورة الآخر وتحاشي المجموعة العريضة من المخربين. وفي الوقت الراهن، نشجعها على التوصل إلى اتفاق سريع بشأن مستقبل رصد الأسلحة والجيوش.

ويبقى من المهم أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد بشأن ضرورة استمرار عملية السلام على أساس الحوار والتسوية، كي يكون لدى نيبال دستور جديد بنهاية أيار/مايو وفقا لما اتفقت عليه الأحزاب، ومن أجل إجراء انتخابات سلسة بموجب الدستور الجديد.

ستبقى الآن مسألة عملية السلام في نيبال على جدول أعمال المجلس لمدة ثلاثة أعوام أخرى. وتمشيا مع الدعم القوي والمستمر للأمين العام والأمم المتحدة خلال السنوات الماضية لجهود السلام في نيبال، أساسا من خلال إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، ستظل الأمم المتحدة مشاركة وستواصل تقديم إسهاماتها لنجاح هذه العملية.

هذه آخر إحاطة إعلامية أقدمها إلى المجلس بشأن نيبال. وأود أن أشكر حكومة نيبال والأحزاب السياسية على مشاركتهم مع البعثة، وبالمثل، الجيش النيبالي والجيش الماوي، على التزامهما المهني والعميق بالتعاون معنا، ولا سيما في اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد. وأريد أن أنوه بالدور الذي اضطلع به المجتمع المدني في عملية السلام في نيبال والمعرفة والمشورة التي تقاسمها مع البعثة. لقد عملنا على نحو وثيق مع وسائط الإعلام الوطنية والدولية في نيبال وخارجها، وأقدر الاهتمام الذي أبدته بدور البعثة في عملية السلام.

لقد استفادت البعثة من التشاور والاتصالات الوثيقة مع المجتمع الدبلوماسي والمجتمع الإنمائي الدوليين في نيبال، وخاصة أعضاء المجلس الممثلين هناك. وأود، باسم الأمين العام وجميع زملائي المتفانين في البعثة وأسرة الأمم المتحدة في كتمامندو وإدارة الشؤون السياسية، أن أشكر المجلس والدول الأعضاء، على الدعم الذي قدمه للبعثة خلال السنوات الأربع الماضية والذي سيواصل تقديمه لعملية السلام الرائعة في نيبال.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني الشخصي العميق لجميع زملائي المتفانين، ولا سيما إيان مارتن وتامرات صمويل ووكيل الأمين العام لين باسكو، على علاقات العمل الوثيقة والداعمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد آشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أنوه بحضور الأعضاء الجدد في مجلس الأمن وأتمنى لهم كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتهم الجديدة.

لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال الوارد في الوثيقة (S/2010/658)، الذي يبرز تقييمه لحالة عملية السلام في نيبال خلال الأشهر الأربعة الأخيرة. وبالمثل، أود أن أحيط علما بالتعليقات التي أدلت بها للتو السيدة كارين لاندغرين، ممثلة الأمين العام.

يبدو من طريقة عرضها، أننا في طريقنا إلى الفشل. وأود أن أشير هنا بعبارات قاطعة إلى أننا لا نتوقع فشل عملية السلام، نحن نعمل بجد لكفالة التحول الناجح صوب توطيد السلام. إنه تحول طبيعي من مرحلة إلى أخرى. ولهذا هناك بعض التعقيدات، التي أعتقد، أنها أمر طبيعي في أية حالة من حالات ما بعد الصراع، خاصة إذا كان التحول التاريخي ينبثق عن حالة ما بعد الصراع.

لقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ من خلال القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧) باعتبارها بعثة سياسية خاصة لمساعدة نيبال في عمليتها للسلام المنطلقة من الداخل. وجرت دعوة الأمم المتحدة بموجب اتفاق السلام الشامل الذي وقع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بين حكومة نيبال وما كان يسمى آنذاك بالحزب الشيوعي النيبالي الماوي. وشهدت ولاية البعثة المقررة بعام واحد سبعة تمديدات وتمتد الآن حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

واتفق في الرأي مع الأمين العام في أن البعثة كانت عاملا إيجابيا في السياق الصعب الذي طرحته عملية السلام أثناء هذه الفترة. ونود، باسم حكومة وشعب نيبال، أن نعرب عن خالص تقديرنا للأمم المتحدة وبصفة خاصة بعثة الأمم المتحدة في نيبال وموظفيها المتفانيين، على إسهاماتها في المجالات المأذون بها لتوطيد السلام في نيبال. لقد ساعدتنا في المضي قدما بثبات صوب حالة ما بعد الصراع.

نحن نعد الآن لتولي المسؤولية بعد إسهام البعثة على مدى أربعة أعوام في عملية السلام في نيبال. لقد بذلت حكومة نيبال قصارى جهدها لكفالة تسليم سلس لكل أعمال البعثة إلى اللجنة الخاصة، التي شكلت بموجب أحكام المادة ١٤٦ من الدستور المؤقت لنيبال. ويتكون تمثيل اللجنة الخاصة من الأحزاب السياسية الرئيسية، بما فيها الحزب الشيوعي النيبالي الماوي الموحد.

لقد كلف القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧) البعثة برصد إدارة أسلحة الطرفين وأفرادهما المسلحين والمساعدة في الدعم

الفني للتخطيط لانتخاب جمعية تأسيسية والتحضير له وإجرائه في جو من الحرية والنزاهة.

وقدمت البعثة مساعدة كبيرة للسلطات الوطنية في إجراء الانتخابات التاريخية للجمعية التأسيسية، وقبل ذلك، ساعدت في رصد وقف إطلاق النار. وفي أعقاب الانتخاب الناجح للجمعية التأسيسية، قامت البعثة برصد الأسلحة ومقاتلي الجيش الماوي في سبعة مخيمات رئيسية و ٢١ مخيما محيطا في مناطق جغرافية مختلفة من البلد ورأست اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد.

بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حققت عملية السلام في نيبال تقدماً تاريخياً على العديد من الجبهات. فقد مثل إعلان الدستور الانتقالي، وانتخاب الجمعية التأسيسية، وإعلان قيام جمهورية ديمقراطية معالم رئيسية في تاريخ نيبال المعاصر. ولقد تسنى ذلك بفضل شجاعة وتصميم وتفاهم شعب نيبال، بقيادة أحزابه السياسية، وبدعم قوي من المجتمع الدولي.

ويمثل تسريح نحو ٤ آلاف من المحاربين غير المستوفين لشروط الانضمام إلى الجيش في بداية عام ٢٠١٠ خطوة أخرى كبيرة إلى الأمام حققتها عملية سلامنا. ومن بين المسرحين من المحاربين القدامى غير المستوفين للشروط البالغ عددهم ٠٠٨ ٤ تم تحديد ٠٠٠ ٣ على أنهم من القاصرين. ويسرني أن أشير إلى أن فريق مجلس الأمن، بقيادة سعادة السفير كلود هيلر ممثل المكسيك، زار نيبال في تشرين الثاني/نوفمبر في أول زيارة ميدانية يقوم بها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

وعقب إعلان دستور نيبال الانتقالي عام ٢٠٠٧ وانتخاب الجمعية التأسيسية، دخلت عملية سلام نيبال مرحلة جديدة من توطيد السلام. وتتمثل الوظيفة الأولية للجمعية التأسيسية في وضع دستور لجمهورية نيبال الاتحادية الديمقراطية يكفل الديمقراطية المتعددة الأحزاب، وحقوق الإنسان، والهيكل الاتحادي، والحوكمة الشاملة من أجل إحداث تحول تاريخي في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بنيبال. وفي الوقت نفسه تؤدي الجمعية التأسيسية دور البرلمان والجهاز التشريعي، وهي لذلك منخرطة في الأنشطة البرلمانية، بما في ذلك تشكيل حكومة جديدة.

وستبلغ عملية سلام نيبال ذروتها عقب إعادة إدماج وإعادة تأهيل المقاتلين والإعلان عن الدستور الجديد. ونحن نعمل بجد على كلتا الجبهتين. ولذلك أود أن أطمئن مجلس الأمن إلى أننا نقوم بذلك باجتهاد وتفان. وقد نجحت اللجنة الرفيعة المستوى المؤلفة من كبار زعماء الأحزاب السياسية في تسوية العديد من الخلافات الواردة في التقارير المواضيعية للجمعية التأسيسية – وفي الحقيقة بلغ عدد الخلافات التي سُويت ١٣٠ من جملة ١٨٠. وهناك العديد من المسائل التي تحتاج إلى أن تقوم الأحزاب بتسويتها في الجمعية التأسيسية خلال الأشهر المقبلة. وإذا كان ذلك يستغرق الكثير من الوقت، فما ذلك إلا بسبب مهمة التحول التاريخي الذي سيطلقه الدستور الجديد في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأيام المقبلة.

نحن ندرك تماماً حقيقة أن ثمة تخوفاً من أن عملية سلام نيبال تعتريها العثرات أحياناً وأنها لا تمضي قدماً بالسرعة المطلوبة. بيد أننا نعتقد أن جميع الأحزاب السياسية، على ضوء ما أظهرته في وقت الحاجة في الماضي من النضج والمرونة والجرأة الضرورية، ستحشد قدراً عالياً من النضج والتفاهم، وستحقق الختام المنطقي لعملية السلام. ويعود سبب ذلك إلى أن شعب نيبال يتطلع، أكثر من أي شخص آخر، إلى الانتقال الكامل إلى الحالة الطبيعية في أقرب وقت ممكن. ومن شأن ذلك أن يكون حافزاً لتنمية اقتصادية شاملة، وأن يسرِّع عملية بناء الهيكل الأساسي الضروري في

إطار من السلم والأمن الموطّدين. كما سيسهم ذلك في تعزيز الاستقرار والرفاهية على أساس مستدام في منطقة جوار منتعشة اقتصادياً. ونحن ندرك أن ذلك هو ما يتطلع إليه المجتمع الدولي في نيبال أيضاً.

لقد قامت الحكومة بالفعل بالتحضيرات الضرورية بهدف جعل اللجنة الخاصة المشكلة دستورياً جهازاً قادراً على تسلم كل أعمال بعثة الأمم المتحدة في نيبال بصورة سلسة بعد انسحاب البعثة. ستتولى اللجنة الخاصة الإشراف على الأسلحة ومقاتلي الجيش الماوي بحسب المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في التوجيهات الخاصة بالإشراف والسيطرة والتوجيه ومدونة السلوك لمقاتلي الجيش الماوي، التي تمت الموافقة عليها بالإجماع في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأكرر أن هذه التوجيهات قد وافقت عليها اللجنة بالفعل بالإجماع.

وستكون اللجنة الخاصة نفسها مكاناً لتسوية النزاعات وأي مسائل أخرى قد تنشأ أثناء تقدم عملية السلام. وقد بعثت حكومة نيبال بالفعل برسالة إلى بعثة الأمم المتحدة، ومن خلالها إلى الأمم المتحدة، بشأن المسائل المتعلقة برصد مقاتلي الجيش الماوي وأسلحته، وجيش نيبال وأسلحته، واتفاقية رصد إدارة الأسلحة والجيشين، وآلية تسوية النزاعات، وطلب نقل السجلات المستكملة لأسلحة ومقاتلي الجيش الماوي، وكل المواد والمعدات واللوجستيات التي تستخدمها بعثة الأمم المتحدة في القيام بمهام الرصد.

وستظل الحكومة والشعب في نيبال مدينين للأمم المتحدة، وبخاصة لمجلس الأمن، للدعم المستمر الذي قدمته لعملية سلامنا منذ البداية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا للمجلس بكامله، ولكل عضو من أعضائه، على التعاون المتميز الذي قدموه لعملية سلام نيبال.

وأود أن أعرب عن امتنان حكومتي وشكرها الخالص للأمين العام، معالي السيد بان كي مون، على اهتمامه الشخصي بنجاح عملية سلام نيبال. لقد قام بزيارة نيبال خلال ولاية بعثة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر، وأعرب عن التزامه القوي بنجاحها. وأخص بالتقدير والشكر الخالص وكيل الأمين العام لين باسكو لانخراطه الدائم والزيارات المهمة العديدة التي قام بها وأسهمت في توطيد عملية سلام نيبال. وأود أن أشكر السيدة كارين لاندغرين على توليها قيادة فريقها الكفء، وأشكرهم على تفانيهم في خدمة نيبال.

كما أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى سلفها، السيد إيان مارتن، على ما أسهم به في نيبال، أولاً بوصفه رئيساً لمكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيبال، وفيما بعد بوصفه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال خلال المراحل الحساسة من عملية سلامنا. وأتوجه بالشكر أيضاً للسيد تمارات ساموبل على إسهاماته بصفته نائب الممثل الخاص للأمين العام ومدير شعبة آسيا والمحيط الهندي في إدارة الشؤون السياسية. وسنتذكر بعثة الأمم المتحدة وقادتها بإسهاماتهم من أجل عملية سلام نيبال وفي التطورات المعاصرة.

وأخيراً نحن واثقون من أننا سنظل نحظى بالدعم والتعاطف الدوليين من أجل توطيد السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في نيبال. ومن واجبي، بالنيابة عن حكومتي وشعبي، أن أؤكد لمجلس الأمن أن نيبال ملتزمة بالسير في طريق السلام والاستقرار والتنمية وستظل منخرطة انخراطاً كاملاً مع المجتمع الدولي في الأيام المقبلة. إن السلام والتنمية وحقوق الإنسان كلٌّ لا يتجزأ، ويجب دعمها بصورة متسقة من أجل كفالة التقدم المستدام لكل البلدان حول العالم. وينطبق هذا بصورة أكبر على البلدان الخارجة من النزاعات. ونحن نتطلع للعمل معاً في الأيام المقبلة لنكفل

مستقبلاً أفضل وأكثر ازدهاراً لشعب نيبال كافة في إطار عالم أوفر سلماً وأمناً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المجلس أود أن أعرب عن شكرنا للسيدة كارين لاندغرين، التي تقدم اليوم آخر إحاطة لها إلى المجلس بصفتها ممثلة الأمين العام في نيبال. نحن نقدر قيادتها لبعثة الأمم المتحدة في نيبال، ونتمنى لها كل التوفيق في مساعيها المستقبلية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.